الدوري الكروي الممتاز زمن الاحتراف الأعوج

الأندية واقعة تحت سندان الفقر ومطرقة الداعمين

الإفلاس الكروي أرخى بظلاله السوداء على الدوري

ناصر النجار

يتوقف الدوري الكروي الممتاز حتى نهاية الشهر الحالي مواكباً التوقف الدولي للنشاطات المحلية بسبب ما يسمى أيام الفيفا التي تخصص لمباريات المنتخبات الوطنية على الصعيدين الرسمي والودي، ويستغل منتخبنا الوطني هذا التوقف ليشارك بدورة الأردن الودية، حيث سيلعب مع منتخبها، والمباراة الثانية ستكون مع عُمان أو البحرين حسب ترتيبات الدورة، والمشاركة مفيدة لتحريك الجمود في منتخبنا ولعلها تكون فاتحة خير لتحسين التصنيف الدولي والآسيوي.

وعودة على البدء فإن الدوري الكروي في نسخته الأخيرة الـ٥٢ أتهى أسبوعين من الذهاب وواجه في بدايته بعض التعثر بأحداث طارئة فرضت عليه بداية غير مثالية، فتأخر انطلاق الدوري أسبوعاً، ثم جاءت قضية نادي الجزرة لتضعنا أمام أسوأ مشهد كروي ينم عن سوء الإدارة والتصرف على كل الصعد، ويدل على أن كرتنا ليست بخير على الصعيد الإداري وعلى الصعيد التنظيمي قبل الحديث عن المستوى الفني.

وقضية نادي الجزيرة وطريقة معالجتها وقد طال الحديث عنها تدل على مشاشة الفكر الذي يقود أنديتنا وعلى سوء التصرف تجاه هذه القضايا وما فيها من مفردات وتفاصيل، لتضعنا أمام مزيد من التشاؤم بدخول عالم الاحتراف الصحيح المقرون بمنهج علمي يضع كرتنا على سلم الصعود (في الذراع) قد تفتح الباب مجدداً أمام أندية أخرى لتملي شروطها مقابل المشاركة بالدوري (أي دوري) وهذا الباب إن فتح فلن يستطع أحد إغلاقه لأن أغلب أنديتنا واقعة تحت العجز المالي وهو ما نراه ماثلاً أمامنا بأندية الدرجة الممتازة التي تتمتع بالاستثمارات والجماهير والداعمين وربما الشركات الراعية، فكيف بأندية الدرجة الأولى التي لا تملك ثمن المواصلات؟ ناهيك عن فرق الشباب والقواعد.

القضية ليست حالة نادي الجزيرة وقد تكون استثنائية ولها خصوصيتها، ولكنها تلقي الضوء على واقعنا الكروي الهش!

ومن الصعب إصلاح الواقع الكروي وهو جزء من منظومة رياضية تعاني الكثير من العقبات والعثرات التي أمعنا الاضطراب الإداري وعدم الاستقرار لأن العقلية التي تسيطر على مقاليد العمل تدفع الأمور إلى الأمام وترجئ الحلول للزمن بغياب التخطيط السليم والاستراتيجية والخطط التي يمكنها مواجهة الأزمات وفي أعمها الأزمة المالية، لذلك انكشف المستور وتبين أن كرتنا تفتقد لما يسمى إدارة الأزمات فسقطت أمام (تغوّل) السوق، وهو تعرف كيف تواجه التضخم الاقتصادي، فسقطت في مستنقع الديون لسوء التخطيط والإدارة معاً.

وعلينا اليوم مراقبة الأندية الكبرى لنجدها تئن تحت طرقة العوز، حتى إن تشكيل الإدارات بات يتجه نحو (من يدفع) بغض النظر إن كان من أهل الرياضة أو لم يكن من أجوائها، فالحاجة تقتضي البحث عمن يشيل الأندية ويحمل همومها المالية وينفق عليها، وهذا هو الحال الذي لا يغني ولا يسمن من جوع، لأنه حالٌ مؤقت لا يدوم، ولأنه يتعارض مع كل النظريات الكروية التي تؤمن بالبناء والتطوير.

من مباراة الطليعة والوثبة في افتتاح الدوري (سانا)

معول الهدم

على النقيض نجد أن المال في بعض الأندية بات معول هدم بدل أن يكون أداة بناء، وهذا ما نشاهده اليوم في نادي الفتوة على سبيل المثال، ففي أسعار السوق يعتبر نادي الفتوة الأغنى حالياً، وفريقه الأكثر قيمة سوقية، وما تقوم به إدارة النادي وداعموها من خلفها يستحقون الشكر على ما يبذلونه من مال في سبيل النادي وقد وضعوا هدفهم بطولة الدوري وهو أملهم ومطلب جماهيرهم، ولكن هذا لا يكفي، وهو رأي خاص، والسبب في ذلك هو الهدف القريب والهدف البعيد.

المطلّع على خفايا نادي الفتوة وتفاصيله الداخلية يجد أن النادي لم يحدد الأهداف البعيدة، ولم يعمل وفق أجل المستقبل وهذا أمر خاطئ بالمطلق وإن فاز بكل البطولات هذا الموسم، والخطأ يكمن في نقاط ثلاث، النقطة الأولى، اشترت إدارة النادي فريقاً كاملاً من مختلف الأندية السورية بعقود متفاوتة ومدة متفاوتة أيضاً لدرجة أن أبناء النادي لم يجدوا مكاناً لهم في ناديهم إلا القلة القليلة، والمسيطر على المشهد اليوم هو المال، ولضمان الاستمرار لابد من استمرار تدفق المال، وإذا انقطع المدد، انتهى العمل لأن الفتوة لا يقوم على بناء ثابت وموارد ثابتة، بل إنه يعيش على الهبات والمساعدات، فضلاً عن أن العقود تحتاج إلى تجديد مع كل موسم أو موسمين، أي إن إدارة النادي بحاجة إلى كتلة المالية ذاتها لتحافظ على مكانتها مع التذكير بالزيادات المتوقعة على الأسعار، فهل يستطيع الفتوة الاستمرار على شاكلة الموسم هذا؟

النقطة الثانية: الاهتمام بفريق الرجال أمر ضروري، لكن أن يكون كل الهم والاهتمام له، فهو أمر غير محمود، لأن النادي بحاجة إلى دماء جديدة، وبحاجة إلى قاعدة صلبة يبنى عليها مستقبله وأحلامه، وإذا علمنا أن عقد لاعب واحد يكفي لبناء عشرة لاعبين من القواعد لوجدنا أين مكمن الخطأ وخصوصاً أن قواعد النادي تئن وتشتكي من الإهمال وهذا ليس خافياً على أحد.

النقطة الثالثة: لا يملك نادي الفتوة أدنى مقومات الاحتراف إلا الكتلة المالية التي وضعها الداعمون، ولو أن جزءاً من هذه الكتلة خُصص للمشاريع الصغيرة لأدخل على النادي ريعاً ثابتاً قادراً على سد الكثير من الثغرات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، وفي هذا الخصوص نقول: إن نادي الفتوة مهما طال به الزمن أو قصر سيعود إلى دير الزور موطنه الأصلي، أليس من المفترض أن تقوم إدارة النادي بالتهيئة لهذه العودة من خلال إقامة المشاريع والاستثمارات ليجد أبناء النادي كل شيء جاهزاً عند عودتهم؟

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: إلى متى ستبقى أنديتنا تعيش تحت مطرقة المال وسندان الداعمين؟ وبهذه الطريقة التي تعيش عليها أنديتنا لن نجد برياضياً واحداً قادراً على قيادة ناد في ظل هيمنة المال، ولو اجتمع الفكر الرياضي مع الفكر الإداري والمالي لحصلنا على رياضة محترفة بامتياز.

التخبط والاضطراب

أنديتنا كلها تعيش زمن التخبط والاضطراب وعدم الاستقرار، فلا إدارات ثابتة، والتغييرات مستمرة على مدى العام، وقلما نجد إدارة ناد حافظت على وجودها لمدة عام كامل، وهذا كله يجعل الأندية في فوضى عارمة لأن من يفقد الاستقرار يفتقد المنهجية والخطط الطويلة الأمد، لذلك نجد أن أغلب أنديتنا عملها آني لأنها تعرف أنها مؤقتة.

ولنا في نادي حطين خير مثال حيث تعاقب على إدارته في الموسمين الماضيين أكثر مما تعاقب عليه من إدارات في عقدين من الزمن لدرجة أن الرياضيين باتوا يهربون من تسلم أي مسؤولية في النادي لأن وضع النادي غير سليم، ومثل حطين أغلب الأندية، والفرق بين ناد وآخر هو وجود المال فقط.

الأندية التي تملك استثمارات فإن هذه الاستثمارات باتت غير كافية لتغطية نفقات كرة القدم، وفي ذلك أسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن، لكن هذه الأسباب تتعكس سلباً على النادي بكل ألعابه ومكوناته وليس في كرة القدم وحدها.

ومثالنا هنا نادي الوحدة، فمع تعاقب الإدارات تغيرت المناهج والأفكار والخطط، وأنفق المال حسب هذه الأفكار المتباينة من إدارة لأخرى لدرجة أن الإدارة الحالية لم تجد المال الكافي لبناء فريق منافس قادر على أن يكون بين كبار الدوري كما هو متوقع.

إفلاس الدوري

لنكن واقعيين ونعترف أن الدوري الكروي بات مفلساً رغم ما يُضخ فيه من مال، فهو مفلس بالالعبين، وفي إحصائية بسيطة نجد أن لاعبي النخبة حشرت في خمسة أندية فقط، لكن الكارثة التي يجب أن نعترف بها وأن ندركها أن أغلب لاعبي النخبة تجاوزوا سن الثلاثين وباتوا على أبواب الاعتزال من دون أن يكون هناك البديل المناسب.

وأبرز مساوئ كرتنا العقم الهجومي وفي إحصائية بسيطة تم تعرف وفرة الأهداف في المباريات التجريبية التي عادة ما تشهد أهدافاً كثيرة لأن مدربي هذه المباريات تجرب لاعبيها وأساليب اللعب.

وللأسف فإن أغلب المباريات كانت سلبية النتيجة أو انتهت بفارق هدف /١/صفر أو /٢/١، وهذا مؤشر خطير جداً يلقي بظلال سوداء على مستقبل كرتنا.

وهذه النقطة هي حصيلة ما سبق أن تحدثنا عنه من سوء الإدارة والتخطيط فإهمال القواعد، وإهمال البناء أفقد الأندية المعين وجفف النبع، ولا تتحمل الأندية وحدها مسؤولية ما يحدث، بل إن القوانين الكروية الاحترافية الناقصة ساهمت في ذلك بشكل كبير.

أهم قانون احترافي خاطئ هو (العقد شريعة المتعاقدين) وهذا لا يصلح في الدرجة الأولى، وعلى ذكر دوري الظل فقد تناهى إلى أسماعنا أن العديد من فرقه لم تبدأ حتى الآن فترة التحضير ولم تبدأ رحلة البحث عن لاعبين لعدم وجود المال المناسب مع العلم أن دوري الدرجة الأولى بات على الأبواب.

قاعدتها من اللاعبين من أبناء النادي الذين تفرقوا أيضاً في الأندية وبات من الصعب استرجاعهم وخصوصاً إذا كان النادي في ضائقة مالية كما حدث مع فريق الوحدة هذا الموسم عندما هجره أغلب لاعبيه ولم يستطع تعويض غيابهم فاضطر مكرهاً للاستعانة بشباب الفريق وعلى مبدأ (رب ضارة نافعة) فإن ما يحدث مع الوحدة اليوم سيكون له مفيداً في المستقبل لأن هؤلاء الشباب إن لقوا العناية المفترضة فسيكونون قوام الفريق الجاهز في المستقبل.

من الصعب تحديد أجور اللاعبين وعقودهم لأن إدارات الأندية لن تستجيب لذلك، وربما وقعت ما ترغب من عقود من تحت الطاولة، لكن يمكن سن قوانين تجبر الأندية على العناية بقواعدها وأبناء النادي من خلال عدد من السماح لأي ناد بالتوقيع مع لاعبين تجاوزوا الثلاثين سنة باستثناء ثلاثة لاعبين وفرض مشاركة عدد معين من اللاعبين الشباب مع فرق الرجال، وربما فكرة إنشاء فريق تحت ٢٣ سنة التي اقترحها اتحاد كرة القدم قد تكون فكرة صائبة إن أحسنت الأندية التنفيذ.

تراخيص الأندية

عود على بدء، إذا أخذنا قضية الجزيرة بالحسبان وخشية أن تتكرر سواء بالدوري الممتاز أم بدوري الدرجة الأولى فإن ضرورة التوجه إلى موضوع تراخيص الأندية باتت مطلباً ملحاً كما هو معمول به في كل دول العالم وكما هو أحد شروط الاتحاد الآسيوي، والتراخيص المحلية يجب صياغتها بما يتفق مع الوضع القائم، بحيث يتم وضع شروط لمشاركة أي ناد في الدرجة الممتازة، ولا يكفي هنا تأهل النادي للدوري الأولى ليكون في عداد الممتاز إن لم يحز الترخيص الممتاز ومثله أندية الدرجة الأولى، وعلى ذكر دوري الظل فقد أنجز مجموعات من التفاهمات المحلية والمهمة للفريق في الحسكة، التي ربما لا يعرفها هي الأخرى ممن يتحدث عن الواقع «فوق»؟ وعلى هذا سيكون الدوري الذي لن يكون في ظل واقع كهذا بالنسبة إليه سوى دوري قهر وحرق أعصاب لا أكثر؟ لأن الواقع هو سيقول ذلك وسيحدد ذلك، إن كان للموضوعية والمنطق مقام في هذا المقال؟

في أهلي حلب أزمة مالية والحلول غائبة

حلب - فارس نجيب آغا

إجازة قصيرة منحها مدرب فريق أهلي حلب الكابتن ماهر بحري للاعبيه بعد نهاية الجولة الثانية من بطولة الدوري الممتاز لكرة القدم عقب التعادل في الحمدانية مع الفتوة، على أن يعود الأهلي ليواصل تحضيراته من جديد هذا اليوم (الثلاثاء).

الأهلي على مستوى الجولتين الماضيتين قدم أداء مقنعاً إلى حد ما ورغم التعادل في حلب أمام أزرق الدير لكن الفريق حضر في شوط ثان تمكن من خلاله تدارك تأخره وكاد يخرج منتصراً لو استثمر الفرص التي سنحت له.

بالعموم الأمور تسير بشكل جيد لكن العقبة الوحيدة التي تصادف الفريق هو تأخر مجلس الإدارة بسداد مستحقات اللاعبين، والتي دخلت في شهرها الثالث على التوالي مع تكرر الوعود لأكثر من مرة ودون تطابق الأقوال مع الأفعال، وهذا ما قد يعكر الأجواء خلال الأيام القادمة بعد تسريبات تؤكد نية الفريق العزوف عن تأدية الحصص التدريبية لحين مبادرة مجلس الإدارة بدفع المستحقات، وفي حال عدم التجاوب سيكون الإضراب حاضراً للجميع.

الجهاز الفني من جهته يعاني الأمر نفسه تماماً وهو الذي لم ينل مستحقاته علماً أن المدرب ماهر بحري طلب من الجميع الالتزام وخوض مباراة الفتوة ومن ثم لكل حادثٍ حديث مشدداً على ضرورة الصبر لحين معرفة مصير المستحقات ومتى يمكن أن تدفع.

الأخبار التي أكدها مجلس الإدارة من جانبه هو السعي لتأمين راتب شهر واحد فقط حين عودة الفريق من عطلته أما بقية المبالغ المتراكمة فلا شيء واضحاً حيالها في ظل عدم دخول الشركة الداعمة على الخط وتقديم أي منحة مالية حتى الآن ولا أحد يعرف الأسباب علماً أن النادي يعاني ضائقة مالية كبرى لن يكون حلها بالأمر الهين نتيجة التراكمات في معظم الألعاب.

جلسة الحوار التي أقامها مجلس الإدارة لم تتوضح من خلالها معالم المرحلة المقبلة، وما مصير النادي في حال تخلفت الشركة الداعمة عن المنح المالية وماذا عن الخيار البديل لمجلس الإدارة وإلى أين سيتجه النادي؟ كل ذلك لم يجد له أي إجابات شافية خلال أجواء الحوار الذي خرج عن المضمون وانشغل بالقشور والانشغال بكيفية التركيز على الرد بما يخص الانتقادات التي ترد عبر صفحات فيسبوك تجاه مجلس الإدارة مع واقع استثماري صعب وغير ملب للطموح لكن الشيء الأهم حالياً هو كيف سيغطي النادي عقود فريقي كرة القدم والسلة الضخمة وكيف سينفق على بقية ألعابه؟.

مستقبل التحكيم في طرطوس بخطر

طرطوس- ممدوح علي

لقد أثبتت المرحلة الأولى من دوري محافظة طرطوس بكرة القدم للفئات العمرية من براعم وأشبال وناشئين بأن مستقبل التحكيم في محافظة طرطوس بخطر ولا يبشر بالخير، حيث شهدت مباريات المرحلة الأولى أخطاء تحكيمية بالجملة والمفرق ولا تصح أن تصدر من حكام لهم خمس سنوات في ميدان التحكيم ومؤهلين للترقية إلى الدرجة الأولى بعد أيام قليلة، ومنها بعض الأخطاء التي أثرت في نتيجة مباراة أشبال أكاديمية الصفا والصفصافة.

مع العلم بأنه في محافظة طرطوس العديد من الحكام الجيدين سواء للساحة أم المساعدين ويكلفون في التحكيم بالدوري الممتاز للرجال والشباب ورجال الدرجة الأولى وهم الآن تم ترشيحهم من أجل الحصول على الشارة الدولية، ولكن هؤلاء الحكام وبناء على قرار لجنة الحكام الفرعية في محافظة طرطوس لن يتم تكليفهم في مباريات بطولة المحافظة الفئات العمرية من أجل إفساح المجال للحكام الشباب لقيادة المباريات ولزيادة خبرتهم في التحكيم، لكن مع كل أسف كما ذكرنا أن البداية لا تبشر بالخير عند أغلبية الحكام الجدد.

مع العلم بأن محافظة طرطوس وعبر تاريخها التحكيمي أنجبت الحكم الدولي الخلوق محمد الحسين الذي كان من أبرز الحكام المساعدين وحتى الساحة في دورينا خلال فترة الثمانينات.

وختاماً فإن كلمة الحق تقال رئيس وأعضاء لجنة الحكام الفرعية بطرطوس لم يدخروا أي جهد من محاضرات وتعليمات إلا وزودوا بها حكام طرطوس لكن الأمور حتى الآن لن تبشر بالخير عسى أن تتحسن مستقبلاً.

الجزيرة.. بمن حضر وبإمكاناته البسيطة سيلعب دوري القهر؟

الحسكة - دحام السلطان

عاد فريق الكرة بنادي الجزيرة إلى الملعب ضمن ظروفه المتواضعة وإمكاناته البسيطة، بعد صدور قرار الاتحاد الرياضي العام الذي طوى قرار لجنة الأخلاق والانضباط القاضي بإبعاد فريق الجزيرة عن الدوري وهبوطه إلى الدرجة الأدنى، وتضمن قراره الرد على كل ما تقدم به الجزيرة من مذكرات خطية مطالبة بالإنصاف، فتكفّل القرار بتغطية نصف ما اقترحه البند الثاني مما تضمنته كل مذكرات الجزيرة المرسلة من الحسكة إلى دمشق، فاقتصرت الموافقة على التكفّل بنفقات التنقّل والإقامة والإطعام لبعثة الفريق، وأجور التحكيم، وفتح الباب أمام تعهيد المباريات التي سيلعبها الجزيرة على أرضه الافتراضية التي حددتها إدارته في ملاعب العاصمة دمشق.

واقع لا مفر منه

القرار الذي استندت إليه إدارة الجزيرة، بعد أن أصبح واقعها اليوم أمراً مفروضاً لا مفر منه، وهو الواقع الذي طال شرح الحديث فيه وذكر تفاصيله ومبرراته ومسوغاته ودفوعاته الشرعية، ولكن دون جدوى؟ فلملمت الجزيرة ما بقي من أوراقها وحسمت أمورها المرتبكة التي فرضتها أوامر وإملاءات فوقية مرتبكة أيضاً؟ ضمن الواقع الذي هي عليه فأعادت تشكيل الجهاز الفني الذي سيقود الفريق، وجمعت ما استطاعت من اللاعبين الموجودين في الحسكة للدخول والمشاركة في دوري القهر بعيداً عن الأرض والديار وهنا تكمن المفارقة التي طال الحديث عنها واللغط فيها هي الأخرى ونسب أحاديث وأباطيل حولها منافية للحقيقة ولا أساس لها من الصحة والواقع، لأن الصحيح والواقع موقعه هنا في الحسكة وليس موجوداً في مكاتب فاخرة جداً ومواقعها بعيدة وتعتمد في استنادها على الواقع وليس مطالعة الواقع الذي إن أرادت أن تعرفه فستعرفه وبكل حذافيره، ولكن هذا هو حكم المكاتب اليوم الذي لا يرغب أن يرى الواقع كما هو بمقلتيه الجاحظتين.

الجزيرة بمن حضر

استناداً إلى قرار المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العام، القاضي بعودة الجزيرة إلى الدوري، وضع القائمين على النادي أمام مسؤوليات كبيرة جديدة جسام، لخّصتها إدارة المكتب على أم الألعاب ومنهم الصديق الوفي الكابتن علي مطر وعندما تحول الحلم إلى حقيقة جاءت به التخريب لتبقى آثارها على المعلب الحزين بمدرجاته الخالية والتي تنتظر عين الرحمة لتعيد البهجة والفرح إلى مدرجاته ولو أنها أصبحت في دائرة الأحلام بعد أن صار الفتوة والبقظة دمشقيين وهي الغصة التي تعتري جماهير النادين.

عين «الوطن» على المضمار

التقطنا العديد من الصور التي تمثل حالة المضمار والخراب الذي حل به والسؤال الذي يحير هل هذا المضمار هو (ملكية خاصة) أم ملكية جماعية ولماذا لم يرى العناية والرعاية من أحد من القائمين على الرياضة.

يا جماعة دير الزور ومنذ خمس سنوات حرة ومنفتحة على الجميع ولماذا لم ينل هذا الخراب وهذا التمزق وهذا الاحتراق عناية ورعاية القائمين على الرياضة وهم بشكل يومي يمرون على هذه التشوهات والخراب في المضمار وغيره وأقصد السور الخارجي للملعب والذي أصبح مدخلاً شرعياً وغير شرعي إلى هذه المنشأة الكبيرة؟ ولماذا لم ينل اهتمامهم للقيام باقتراح إصلاح هذه التمزقات والتشوهات وهي عمليات بسيطة أجدى على أهل الرياضة القيام بها بالترقيع وإخفاء هذه المظاهر التي تشوه شكل المضمار ومنظره وما كلف من أموال عامة يعرف القائمين عليها والرياضيين، ونحن لا نتهم أحداً بالإهمال لكن الإصلاح وإعادة البناء والترميم يجب أن تكون في عقل وقلب كل معني ومسؤول عن الرياضة والبلد لأن المدينة مدينتنا والملاعب ملاعبنا وهي لنا؟!

وحالة إيجابية

تدريبات الحكام الجماعية استعداداً للدوري هي إحدى الحالات الإيجابية التي شاهدناها في هذه الجولة واهتمامهم ومتابعتهم للرياضة وهمومها من النواحي الإيجابية توضع لعلاقة الحكام التي نعيشها بدير الزور، وكان الحضور مجسداً برئيس لجنة الحكام الفرعية الكابتن عدنان الأسود ووليد جميان أمين السر ومحمد السلوم عضو اللجنة التنفيذية وكان وجود رئيس نادي القورية مكملاً لهذه الحالة الإيجابية كونه من الحكام الملتزمين وقد زاد الأمر جمالاً وروعة وروحاً رياضية النقاشات الجدية في مستقبل دوري المحافظة للفئات العمرية وتوجها وليد جميان بختام الجلسة والتدريبات بإحضار الفواكه للحكام والتي كانت مسك الختام وافترق الجميع على أن يلتقوا في تدريب جديد ومحبة جديدة.

«الوطن» ترصد المضمار الممزق وتدريبات الحكام بدير الزور

دير الزور- جمال العبد الله

دون مقدمات زرنا الملعب البلدي بدير الزور في جولة رياضيه برفقة رئيس لجنة الحكام الفرعية الكابتن عدنان الأسود فكان الملعب عامراً بتدريبات الحكام ومجموعة من أم الألعاب بإشراف اللجنة الفنية لألعاب القوى والغصة كانت بمضمار ألعاب القوى الذي تعرض للاعتداء من العصابات الإرهابية التي خربت المضمار وتركت آثارها على هذا المضمار الحلم الذي كان حلم القائمين على أم الألعاب ومنهم الصديق الوفي الكابتن علي مطر وعندما تحول الحلم إلى حقيقة جاءت به التخريب لتبقى آثارها على المعلب الحزين بمدرجاته الخالية والتي تنتظر عين الرحمة لتعيد البهجة والفرح إلى مدرجاته ولو أنها أصبحت في دائرة الأحلام بعد أن صار الفتوة والبقظة دمشقيين وهي الغصة التي تعتري جماهير النادين.